



## الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

### قانون حماية المستهلك

2023 ■ 2020 ■



متوسط 3.29 2.60 ابتدائي

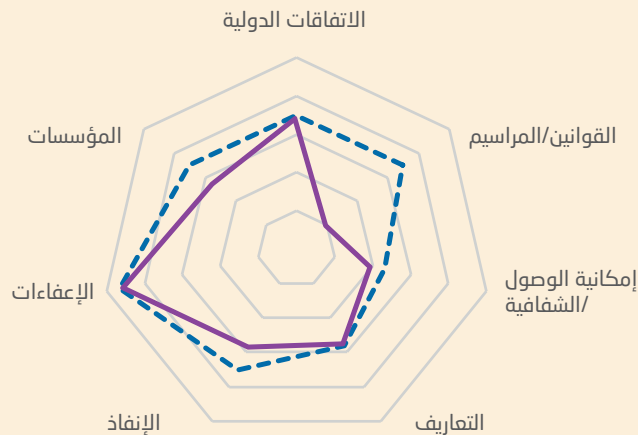


● قوي جداً ● قوي ● متطور ● متوسط ● ابتدائي ● ضعيف ● ضعيف جداً

المكونات	2023	2020
التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك	1.17 ●	—
تدابير إنصاف المستهلك	3.50 ●	3.50 ●
قواعد السلامة الجسدية	5.25 ●	5.25 ●
تشجيع الاستهلاك المستدام	1.17 ●	1.17 ●
حماية المصالح الاقتصادية للمستهلك	4.67 ●	4.67 ●

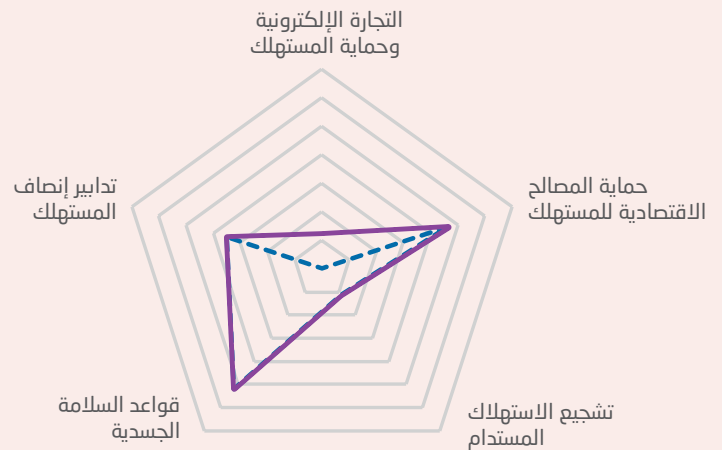
2023 ■ 2020 ■

### العناصر



2023 ■ 2020 ■

### المكونات



اعتمد العراق قانون حماية المستهلك رقم 1 لسنة 2010. ويحدد القانون حقوق المستهلكين والموردين وواجباتهم، ويمكن المستهلك من الحصول على الانتصاف، وينشئ نظاماً للعقوبات لمنع الانتهاكات.

## قواعد السلامة الجسدية



وينشئ القانون، بموجب المادتين 4 و5، مجلس حماية المستهلك ويحدد مهامه، ومنها وضع السياسات وبرامج العمل الكفيلة بحماية المستهلك، وتلقي الشكاوى والتحقيق فيها واتخاذ القرارات، وتقديم الدعاوى إلى المحاكم المختصة، وتشكيل لجان تفتيش.

ولا يمنح نظام الحماية في القانون أي استثناءات.

تعرف المادة 1 حماية المستهلك بأنها الحفاظ على حقوق المستهلك ومنع الضرر عنه (بما فيه الأذى الجسدي). ووفقاً للمادة 2 (أولاً)، يهدف القانون إلى ضمان حقوق المستهلك الأساسية وحمايتها من الممارسات التي تؤدي إلى الإضرار به. وتجدر الإشارة إلى أن القانون لا يتضمن أحكاماً خاصة بالسلامة الجسدية.

## حماية المصالح الاقتصادية للمستهلك



القياسية، وعدم إخفاء أو تغيير تاريخ انتهاء الصلاحية، والتعاون مع هيئات التفتيش.

أما بالنسبة لآليات الإنفاذ، فوفقاً للمادة 5، يمكن للمجلس توجيه إنذار إلى المخالف بوجوب إزالة المخالفة خلال سبعة أيام، أو تحريك الدعوى في حال استمرار المخالفة. وتتمتع لجان التفتيش في محافظات العراق بسلطة التحقيق في المخالفات وإحالة البلاغات إلى الجهات المختصة.

تضمن المادة 6 من القانون حق المستهلك في الحصول على المعلومات الكاملة عن مواصفات السلع والتعرف على الطرق السليمة لاستعمالها، والحصول على ما يثبت شراؤه أي سلعة أو تلقيه أي خدمة، وإعادة السلعة في حال عدم الحصول على المعلومات.

وتنص المادتان 7 و8 على واجبات المجهزين، ومنها التأكد من تثبيت البيانات والمواصفات، والالتزام بالمواصفات

## تدابير إنصاف المستهلك



للمخبرين عن المخالفات الذين يقدمون معلومات تتعلق بالتعديلات في السوق.

وتتطرق المادة 5 (سادساً) إلى مهام جمعيات حماية المستهلك، التي تشمل الدفاع عن المستهلكين وحمايتهم، والتوعية بحقوقهم.

تضمن المادة 6 حق المستهلك في الحصول على ضمانات عند شراء السلع والحصول على خدمات ما بعد البيع. وتجدر الإشارة إلى أن القانون لا يضمن حق استبدال السلعة واسترداد ثمنها.

وتنص المادة 10 على نظام عقوبات (غرامات أو سجن) في حالات الانتهاك. كما تعطي هذه المادة حوافز

## تشجيع الاستهلاك المستدام



الغرض. ويغطي قانون حماية وتحسين البيئة بعض جوانب الاستهلاك المستدام.

لا تتناول أي أحكام في القانون موضوع الاستهلاك المستدام. ولم تعتمد أي استراتيجيات و/أو خطط لهذا



لا يتناول أي من أحكام قانون حماية المستهلك التجارة الإلكترونية في سياق معاملات المستهلكين عبر منصة رقمية.

## التوصيات

- ◀◀ وضع المزيد من الأحكام المتعلقة بالسلامة الجسدية للمستهلك.
- ◀◀ تضمين القانون أحكاماً تحفظ حق المستهلك في استبدال السلع واسترداد ثمنها.
- ◀◀ تحسين آليات التنسيق بين الهيئة المعنية بحماية المستهلك والهيئات الإدارية الأخرى المعنية بالمنافسة والصحة العامة والجمارك والتجارة والبيئة وغيرها.
- ◀◀ وضع المزيد من السياسات والأحكام القانونية التي تعالج الاستهلاك المستدام، بما في ذلك الأنشطة الاستهلاكية، والرسوم المفروضة على الشركات المصنعة، ونظام عقوبات محدد.
- ◀◀ تضمين القانون فصلاً خاصاً عن ممارسات التجارة الإلكترونية وحماية المستهلك في السوق الرقمية.
- ◀◀ زيادة التنسيق وإبرام الاتفاقات مع الهيئات الإقليمية والعالمية المعنية بحماية المستهلك لردع الممارسات غير العادلة عبر الحدود التي يمكن أن تلحق ضرراً بالمستهلك.

